

الاحتيايل في الطلاق

قد يكون ثَمَّة شيء واحد مشترك يخشاه الرجال الأثرياء أكثر من مصلحة الصَّرَائِب: الزوجة التي تخطط للحصول على الطلاق. ولدى بَنَاتٍ ملاذات آمنة ضد هذا الخطر أيضًا.

طلاق «ديمتري ريبولوفليف» من زوجته في ذلك الحين «إيلينا» لم يكن دراماتيكيًا فحسب، بل كَانَ مثلاً تقليديًا على الجهد الذي يبذله الأثرياء (يكون أغلبهم من الرجال) للحفاظ على ثرواتهم الضخمة حال اتخاذ قرار الانفصال.

لم يكتفِ «ريبولوفليف»، أحد أثري من تطأ قدماه وجه الأرض، بحسب مجلة «فوربس»، بإخفاء أمواله بعيدًا في الملاذات الصَّرِيبة، بل سعى -حرفيًا- لإخفاء لوحات فنيَّة، مفروشات منزلية، ويختًا، ليحول بين زوجته وبين المطالبة بها.

توثق الملفات الداخلية لشركة «موساك فونسيكا» مجهودات محامي «إيلينا ريبولوفليف»؛ من أجل استعادة تلك الممتلكات.

لم تلك حالة فردية، إذ تكشف لنا من خلال تحليل ملفات «موساك فونسيكا» أن مكتب المحاماة الشهير قدَّم لعملائه خدمات أسماها «الإخفاء» كجزء من الخدمات التي يُقدِّمها من إجراءات الطلاق؛ بعدما طلب عملاء أثرياء -معظمهم رجال كما ذكرنا سابقًا- من خبراء «الأوف شور» في مكتب «موساك فونسيكا» إخفاء أموالهم عن شخص

يخشونه أكثر مما يخشون وزارة المَالِيَّة، وهو: الزوجة، وقد التزم مستشارو الشَّرْكَة البَنِمِيَّة -بعيداً عن أي نوع من القضايا الشَّخْصِيَّة- بإتمام هذا الأمر على الوجه الأمثل.

في مرحلة ما، ينتهي الطلاق بمساومة لا أكثر، وعادة ما يتفاوض المحامون، بدلاً من الزوجين، لصياغة تفاصيل الاتفاق أو التوصل إلى تسوية، لكن الأثرياء يحاولون الحيلولة دون حصول ذلك الموقف إمَّا من خلال الترتيب لتوقيع اتفاقيات تنص على حقوق كلا الطرفين قبل الزواج، أو عبر (إخفاء) الأصول من قبل خبراء مكاتب المحاماة التي تجهد تلك المهمة مثل «موساك فونسيكا»، وذلك من خلال استئجار تلك الأصول في مؤسَّسات وشركات ورقيَّة. رسائل البريد الإلكتروني، التي تمَّ تسريبها ضمن «وثائق بنتا»، أوضحت بشكل تفصيلي تورط موظفي مكتب «موساك فونسيكا» في مساعدة عملائهم على ممارسة هذه الاستراتيجية.

تذكر إحدى هذه الرسائل أن موظفًا في فرع لو كسمبورغ كتب لزميل له:

«ينبغي أن يكون هذا تحدياً سهلاً بالنسبة لك، لكن لا تستخدم معرفتك الواسعة لأهدافك الشَّخْصِيَّة، لدينا عميل هولندي يريد أن يحمي جزءاً من ممتلكاته من الآثار الجانبية للطلاق غير المرغوب فيها، (والذي تلوح تباشيره في الأفق)، بماذا تنصح؟ وهل يمكنني استخدام صندوق ائتمان قديم للحيلولة دون تمكّن الزوجة من الوصول إلى تلك الأصول؟».

في مرات قليلة تكون الزوجة هي الطرف الذي يرغب في إخفاء أمواله، لدينا هنا حالة لسيدة من «بيرو» قالت لمستشارها المالي بكل صراحة إنَّها

خبأت أصولها بعيداً في شَرِكات وَرَقِيَّة؛ لمنع زوجها من اكتشاف أنها قد ورثت أموالاً.

في حالة «ريبولوفليف» وطليقته، لم يُثبت وجود أي احتيال في القَضِيَّة، لكن في حالة السيدة البيروفية، كَانَ انْعِدَام الثَّقَّة بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ والشك في استثمار المال من خلال شَرِكات «الأوف شور» هو النقطة المحورية.

التقى الزوجان «ريبولوفليف» حينما كانا يدرسان الطب سوياً، وتزوجا عام ١٩٨٧ في روسيا، وتحول الزوج إلى «البيزنس» بعد افتتاح شَرِكة الستارة الحديدية «أبيرون كيرتن»، وبدأ في الاتجار بالأسمدة.

في التسعينيات حمل «ديمتري ريبولوفليف» زوجته وابنتيه للعيش في سويسرا، بعد عِدَّة سَنَوَات طلبت الزوجة الحُصُول على الطلاق، بمقتضى القَانُون السُويسِرِي كَانَ لها الحق في الحُصُول على نصف ممتلكات الزوج الَّذِي يحتل المرتبة ٥٩ بَيْنَ أثرياء العالم بِحَسَب مجلة «فوربس»، حَتَّى إِنَّ حامي الزَّوْجَيْنِ وصفوا نمط الحياة التي كَانَ يعيشها آل «ريبولوفليف» بأنَّهم كانوا «أغنياء بشكل لا يُصدَّق»، ودلَّلوا على ذلك بمجموعة اللُّوَحَات الفَنِيَّة النادرة التي تمتلكها العائِلَة، من بينها لوحات لرسَّامين عالميين أمثال «بابلو بيكاسو»، و«فينسنت فان جوخ»، و«كلود موني»، و«مارك رونكو».

لكن بدا أن الأمور كَانَت معقدة أمام السيدة «ريبولوفليف» لتعقُّب الخيوط المتشابكة التي تقود للممتلكات التي هي حق أصيل لها. قبل الطلاق بمدة طويلة قام الزوج بنقل معظم أصوله إلى عِدَّة صَنَادِيق ائتمانية، معللاً ذلك بالتصرف بأنه من أجل حماية مستقبل ابنتيهما المالي. لكن لم يظهر حينها إن كَانَ للزوجة صلاحية الوصول إلى تلك الأصول

المتنامية باعتبارها جزءاً من المفاوضات بَيْنَ محامي الطرفين أم لا.

عَبْرَ أَنْ مَا أَثَارَ الشُّكُوكَ لَدَى السَّيِّدَةِ «رَبِيلُولْفِيلِف» هُوَ أَنَّ زَوْجَهَا مَنَحَ مِلْكِيَّةَ اللُّوْحَاتِ، وَالْمَفْرُوشَاتِ، وَالْيَخْتِ (بَشَكْلٍ رَسْمِيٍّ) إِلَى ثَلَاثِ شَرِكَاتٍ وَرَقِيَّةٍ مُسَجَّلَةٍ فِي جُزُرِ العُدْرَاءِ الرِّبَطَانِيَّةِ، وَلَمْ تَكُنْ مُتَأَكِّدَةً مِنْ قُدْرَتِهَا عَلَى الوُصُولِ لَتِلْكَ المَمْتَلِكَاتِ، كَانَتْ تَخْشَى كَذَلِكَ أَنَّ كَوْنَ زَوْجَهَا هُوَ المَتَحَكِّمُ الوَحِيدُ بِتِلْكَ الشَّرِكَاتِ، يَعْنِي أَنَّهُ مِنَ المَحْتَمَلِ أَنَّ تَخْفِي هَذِهِ (الْكِنُوزِ المَخْفَاةِ) فِي أَيِّ لِحْظَةٍ.

تِلْكَ الشَّرِكَاتِ الوَرَقِيَّةِ الثَّلَاثِ تَمَّ إِنشَاؤُهَا مِنْ خِلَالِ مَكْتَبِ «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

شَعَرْتُ «رَبِيلُولْفِيلِف» أَنَّ الطَّرِيقَةَ الوَحِيدَةَ الَّتِي تَجْعَلُهَا قَادِرَةً عَلَى الحُصُولِ عَلَى نَصِيبِهَا مِنْ تِلْكَ الثَّرْوَةِ هِيَ أَنَّ تَتَصَرَّفَ بِسُرْعَةٍ وَبَشَكْلٍ مَبَاغِتٍ. بَعْدَ أُسْبُوعٍ وَاحِدٍ فَقَطَّ مِنْ طَلْبِ الطَّلَاقِ فِي جَنِيفِ، مَثُلُ ثَلَاثَةِ مِنْ حَامِيهَا أَمَامَ قَاضِيَةٍ فِي مَحْكَمَةِ تورتولا، الجَزِيرَةِ الرَّئِيسِيَّةِ فِي جُزُرِ العُدْرَاءِ الرِّبَطَانِيَّةِ، الَّتِي أَتَاحَتْ لَهُمُ الفُرْصَةَ رَغْمَ وَجُودِ عَطْلَةٍ قَضَائِيَّةٍ حِينَهَا.

أَخْبَرَ المَحَامُونَ القَاضِيَةَ أَنَّ «دِيمَتْرِي رَبِيلُولْفِيلِف» يَحْتَفِظُ بِكِنُوزِ العَائِلَةِ بَعِيداً، فَاللُّوْحَاتِ عَلَى سَبِيلِ المَثَالِ، مِنْ بَيْنِهِم لَوْحَتَيْنِ لـ«فَان جُوخ» وَأُخْرَى لـ«بِيكاسو» كَانُوا مَحْفُوظَيْنِ دَائِماً فِي جَنِيفِ، حَيْثُ تُقِيمُ العَائِلَةُ غَالِباً، لَكِنْ عَدَدًا مِنْهَا الآنَ نَقَلَ إِلَى سِنغَاپُورَةِ أَوْ لَنْدَنِ.

ذَكَرَ المَحَامُونَ لِلقَاضِيَةِ أَيْضاً الأَثَاثَ وَالْمَفْرُوشَاتِ المَنْزِلِيَّةِ الثَّمِينَةَ، وَكَذَلِكَ الِیَخْتِ «مَای أَنَا» الَّذِي تَبْلُغُ قِیمَتُهُ ٦٠ مِلیُونِ دُولَارٍ، وَالَّذِي یَتَّبِعُ -أَسْمِیاً- شَرِكَةَ وَرَقِيَّةٍ تَدْعَى «تْرِي هَاوس»، وَأَوْضَحُوا أَنَّ السَّيِّدَةَ «رَبِيلُولْفِيلِف» تَخْشَى أَنَّ یَقُومُ زَوْجُهَا بِنَقْلِ الِیَخْتِ خَارِجَ المِیَاهِ الإِقْلِیمِیَّةِ

جُزُرُ العُدْرَاءِ أو خارج المياه الإقليمية السُويسريّة، وَمِنْ ثَمَّ إبعاده عن تناولها.

أفَرَّتِ القاضية في النّهاية بأنّ هناك (خطراً كبيراً) من أن يختفي اليخت أو اللّوْحَات أو أشياء أخرى ثمينة، وبالتالي أمرت بتجميد أصول تلك الشَّرَكَاتِ الوَرَقِيَّةِ حينذاك^(٥٠).

لم يثبُت أبداً أنّ «ديمتري ريبولوفليف» ارتكب أي عمليّة احتيال متعمّد من خلال إخفاء أصوله عن زوجته، وقد أنكر في عدّة مناسبات أن يكون فعل ذلك، غَيْرَ أنّ المحامي الأمريكي «سانفورد آين» يرى أنّ تلك التصرفات تُوجِحُ بأنّ هناك احتيالاٌ تَمَّ بالفعل، وكلّما تَمَّت المعاملات التّجاريّة في وقت قريب من وقت الطلاق، زادت احتماليّة أنّ أحدَ الزّوجين يُحاوِلُ الاحتيال على الآخر.

المُحَامُونُ الَّذِينَ أُطلعنهم على تفاصيل تلك القضيّة قالوا إنّ إخفاء أحد الزّوجين ممتلكاته في وقت الطلاق؛ كي لا يضطر لمشاركتها في حالة الطلاق مع الطرف الآخر هو «احتيال يقتضي العقوبة»، غَيْرَ أنّ ممثلي شَرِكَةِ «مُوسَاك فُونْسِيكَا» علّقوا في بيان أرسلوه لنا قائلين: «نأسف عن أي سوء استغلال للشَّرَكَاتِ التي نُنشئها، أو الخِدْمَاتِ التي نقدمها، وحيثما أمكن سننخذ حُطُواتٍ للكشف عن هذا التّجاوز أو إيقاف هذا النوع من الاستغلال». ومع ذلك، توضح الوثائق المسربة (التي تحت أيدينا) أن الموظفين كانوا على علم كامل بأن بعض العملاء أرادوا إخفاء الأموال عن أزواجهم الذين سوف ينفصلون عنهم مستقبلاً.

(٥٠) لا يجب ديمتري ريبولوفليف التعامل مع الإعلام ورفض التعليق على هذا التقرير حين طلب منه ذلك.

لم يتمّ الكشف قط عن كمية الأموال التي تلقتها السيدة «ريبولوفليف» في نهاية المطاف بعد التسوية التي تمت خريف عام ٢٠١٥ مع زوجها السابق، لكنّ مقدمي الخدمات في المُلادَات الضَّرِيبِيَّة هم الراحون الفعليون من مثل هذه القضايا.

في البداية استعان الزوجان «ريبولوفليف» بأحد المكاتب المحلية لشركة «موساك فونسيكا» لإخفاء أموالهما سوياً، وفي النّهاية استعانت الزوجة بمكتب مُحاماة آخر لاستعادة جزء من تلك الأموال لإنهاء إجراءات الطلاق.

أخيراً، لك أن تعلم مثلاً أنّ المحامي «سانفورد آين» تولى قضية طلاق، من أجل كشف شبكة الشَّرَكَات الوَرَقِيَّة التي أخفى من خلالها زوجها أمواله، ومقابل ذلك تَلَقَّى أتعاباً قدرها ٣ ملايين دولار، رسوم يقدر قليلون فقط على دفعها، وبالتأكيد كي يجنوا من ورائها أضعاف أضعاف هذا المبلغ.

لذلك إذا نظرنا إلى الأمور بعقلانية، فسوف يتكشف لنا أنّ «بزنس» إخفاء الأصول والكشف عنها، وما يصاحب ذلك من إجراءات، هو عمَلٌ مُربِحٌ للغاية.